

## تخفيف حدة الصراع وبناء الثقة بالذات والمصالحة

جوبا - جنوب السودان، 30 مارس-أول أبريل 2009

هذه المشورة جاءت بفضل تيسير من كونكورديس انترناشونال في إطار مبادرة بناء السلام التي مولتها المفوضية الأوروبية بدعم من مفوضية السلام بجنوب السودان ومن اللجنة الدائمة للسلام والمصالحة في الجمعية التشريعية لجنوب السودان. وبلغ عدد الحضور سبعة عشر مشاركاً أتوا بصفتهم الشخصية - وكانت دعوتهم قد جرت من عدة مؤسسات حكومية سودانية جنوبية مفوضة للإسهام نحو السلام والأمن وكذلك من منظمات دولية ومنظمات أهلية محلية وعالمية تسعى للمساهمة في حل النزاعات وفي سلام جنوب السودان واستقراره. ولقد تحدث المشاركون وفقاً لقاعدة شاتام هاوس ليضمنوا التبادل الجهور الصريح للأراء بشأن القضايا القابلة لأن تكون حساسة التي تمت إثارته.

ولقد تولت كونكورديس تقديم سلسلة من التتويرات المتخصصة الى المشاركين حيث شاطرتهم المبادئ والمناهج ذات الشأن في تخفيف حدة النزاعات وبسط السلام والأمن المستدامين. ولقد أقر المشاركون بأن التتويرات المتخصصة تتيح مورداً ثميناً يمكن أن يكون مجدياً لمنفعة الاستراتيجيات المحلية المتعلقة بتخفيف حدة الصراع وبناء الثقة بالذات وبسط الأمن المستدام في جنوب السودان.

وكان أن عيّن المشاركون أسباباً شتى للصراع المتصل والمتجدد في جنوب السودان والذي ظل على استمراره رغم اتفاقية السلام الشامل وسلطوا الضوء على أن الطابع العفواني للنزاع في جنوب السودان يعني على نحو ثابت بروز عناصر فاعلة وصراعات جديدة باستقرار العناصر الفاعلة والصراعات السابقة أو تبديلها. وأورد المشاركون عدة أسباب لتفاقم الصراعات مثل وجود حالة غياب للقانون والنشاطات المخربة لعناصر منتفعة من النزاع فضلاً عن انعدام الثقة وسوء الفهم اللتين يمكن تشبيهما بين الجماعات المختلفة. وذهب المشاركون الى أن الحيلولة دون تفاقم النزاعات يتطلب التعامل مع المشكلات قبل استفحالها الأمر الذي يعتمد على التحلي بفهم حسن للصراع ونفاذ الى المعلومات الضرورية فضلاً عن الموارد الكافية والإستراتيجية الفاعلة لبناء الثقة بالذات وبسط الأمن. وكذلك فان الحيلولة دون تفاقم النزاعات يستدعي الإرادة السياسية لاتخاذ الإجراءات المناسبة على المستويين القطري والمحلي.

ولقد اتفق المشاركون على أن هناك حاجة الى التنسيق أكبر وأكثر فاعلية بين العناصر الساعية الى السلام. وكذلك تم تعبير عن الإحباط بشأن طبيعة المؤسسات الحكومية المكونة بموجب نيفاشا وبشأن تشكيلها. ووردت مقترحات ذهبت الى أن النظام الفيدرالي الاتحادي يجب تغييره حتى ينخفض عدد الولايات وحتى تتمدد السلطات الى مستوى المحليات. على أن أتجهاً برز بالمثل يقول بانه من الأفضل تحقيق الفائدة القوي خلال الأمد المتبقي من الفترة الانتقالية لادارة الأزمات الراهنة والمطلة برأسها على أن يتم تناول المسائل المتعلقة بطبيعة النظام الفيدرالي عقب تحديد استفتاء العام 2011 لصلاحيات سياسية أوسع مدى. وهناك مقترحات إضافية شملت الدعوة الى زيادة الموارد المتاحة لمفوضية السلام وكذلك الدعوة الى إقامة وزارة للسلام. وبالمثل جرى إبراز الحاجة الى التغلب على عقبات التواصل بين المستويات الحكومية المختلفة والمؤسسات الضالعة في بناء السلام.

ولقد أقر المشاركون أن يلزم القيام بجهود كبيرة للحيلولة دون استفحال الصراع في جنوب السودان. واتفق المشاركون على ضرورة التنسيق الفعال والوضوح الاستراتيجي بين العناصر العاملة من أجل السلام إن كان لتلك العناصر أن تتمكن على نحو فعال، من تخفيف الأزمات والحيلولة دون عودة العنف وعدم الاستقرار. وكذلك أقر المشاركون بأن الوكالات الساعية للإسهام في بناء السلام وبخاصة تلك الضالعة في عمليات السياسات العليا - في حاجة الى النظر الدائم والتحقق عما إذا كانت نشاطاتها هي ذات أهمية صادقة حقيقية للشعب الذي يتطلعون الى خدمته وللصراعات التي يتطلعون الى مخاطبتها.

هذه الوثيقة جرى اخراجها بمساعدة مالية من المفوضية الأوروبية.  
الى أن محتويات الوثيقة هي مسؤولية كونكورديس انترناشونال وحدها ولا يمكن تحت اية ظروف اعتبارها تعبيراً عن المفوضية الأوروبية

إن منظمة كونكورديس انترناشونال ترست هي شركة بريطانية غير ربحية محدودة بالضممان  
الرقم 4930461 ((  
وجمعية خيرية رقم تسجيلها

(1105697))

وكونكورديس مسجلة في السودان لدى مفوضية الغوث الإنساني ولدى مفوضية الغوث وإعادة التأهيل لجنوب السودان.